دروس بحرينية

خليل الذوادي
Thawadik@batelco.com.bh

يمموا شطر البحرين، فوجدوها حاضنة لهم أيام الغوص والسفر، سفن كانت تمخر عباب البحر؛ طلباً للرزق، رغم شظف العيش، والبحث عن المجهول، فكان محار اللؤلؤ هو فيض العطاء، وببركة الخالق سبحان وتعالى أعطاهم على نياتهم «وفي السماء رزقكم وما توعدون» سورة الذاريات الآية 22، كان أهل البحرين ومازالوا قد طبعوا على البذل والعطاء والسخاء والترحيب بمن قدم عليهم؛ كانت إبتساماتهم طريق القلوب وبشاشة محياهم تفتح مغاليق النفوس، إستحالة أن تمر على ناس ولا تسلم عليهم، عرفتهم أم لم تعرفهم، «كنا نواجه صعوبة عندما نسافر إلى بلدان الغرب فنحن مطبوعون على الترحيب وإفشاء السلام» قالها أحد رجالنا الذين عرفت عنهم الخصال الحميدة والطباع الندية الشفافة.

وجاء النفط وإذا مجالات العمل تفتح وكان البحرينيون بذكائهم الفطري قد انخرطوا في شركة الغاز «العوالي والفينري» بمختلف أعمارهم، استطاعوا أن يفهموا لغة الأجنبي تجاوبوا معه واختلطت عبارات بلغتهم الأم أو لهجتهم، ولكنهم كانوا على قناعة بأن اللغة هي وسيلة التفاهم. رحبوا بمن جاء يطلب الرزق، تقاسموا اللقمة ولم يبخلوا لا بمعرفتهم ولا بإدراكهم وتجاربهم على إخوانهم عندما تدفق النفط أيضاً عندهم فقد كانوا يؤمنون برسالة الأخوة الحقة والواجب الوطني والإنساني فكانوا رسل خير ومحبة ووئام، جمعوا ولم يفرقوا أرتبطوا وتصاهروا وشعروا بالمصير المشترك نهلوا من العلم، فتحت المدارس وكانوا في طليعة من قدم العلم لهم، جمعوا بين علوم الدنيا وعلوم الدين، لم تغلق الكتاتيب أبوابها مع بداية التعليم النظامي بمدرسة الهداية الخليفية عام 1919م للبنين وبمدرسة خديجة الكبرى عام 1928م للبنات، ظل التوازن قائماً؛ فعلوم الدين هي صلب الشخصية وقوام العقيدة وصفاء النفس وطيب الأخلاق، وعلوم الدنيا نافذة على المستقبل وتطلع إلى القادم من تطوير وتنمية وتوسيع للمدارك؛ فكان ركب التعليم جاذباً أساتذة من مصر، ولبنان وسوريا، وفلسطين، والعراق والهند، وبريطانيا جاءوا ليسهموا في ركب التعليم، حتى قام أبناء البلاد بما توفر من وعي لدى القيادة الحاكمة بضرورة تعليم أبنائنا في الخارج وبأرقى الجامعات؛ فشد أبناء البلاد الرحال إلى بيروت، ودمشق، وبغداد، وبريطانيا، والهند، وفي السبعينات أضيفت الأردن والكويت، والسعودية، وبلدان غربية أخرى وجاء الطلبة بأفكار وطموحات الخريجين فكانت النهضة وكان النماء والبناء، وأصبحت البحرين بثوبها الجديد، وأضيف إلى اقتصادها توسيع خدمات المصارف التجارية واستقطبت بنوك الأفشور، وأصبحت بلادنا مركزاً مالياً متقدماً كان لأبناء البلاد الدور في سمعتها واحراز ما تحقق من منجزات؛ فكان هناك استقطاب من كل العالم، وظل البحريني ذلك المبتسم، والقادر على أن يكون إيجابياً، متفاعلاً، مشاركاً، يقبل التحدي، واعياً لكل ما يحيط من حوله ملتفاً حول الوطن، شاعراً بمسؤوليته تجاه مستقبله ومستقبل أجياله، ارتضى لنفسه طريق الإصلاح، آمن بالديمقراطية نهجاً وأسلوب حياة؛ تضامن مع المشروع الإصلاحي لحضرة صاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه؛ فكان ميثاق العمل الوطني منطلق الإصلاح وركيزة البناء على النهج الديمقراطي.

وتمر إثنا عشر عاماً؛ والشعب ينظر إلى المستقبل، ومن خلال الفصل التشريعي الرابع يواصل مشوار العطاء لغد أكثر إشراقاً.

لقد علمتنا الحياة ألا نيأس وعلمنا تاريخ هذه البلاد أن المواطن هو القادر على تجاوز الصعاب والمحن، كان قدرنا أن نكون في وسط العالم، نتأثر ونؤثر، نحافظ على جذورنا، نؤمن بأن هذه البلاد لم تنل ما حققته إلا بالبذل والعطاء وعرق الجبين، وكان الجميع يشارك في البناء بغض النظر عن تخصصاتهم وإسهاماتهم، فالكل كان ينظر إلى البناء الوطني، وكان من الصعب على هذا الشعب أن ينظر إلى الوراء. أو أن يعير بالاً لأولئك المثبطين والمتخاذلين والمرتهنين مستقبل هذا الوطن للأجنبي.

نحن واثقون مما حققناه، ومؤمنون بأننا بتكاتفنا وتعاوننا وتضحياتنا نستطيع أن نحقق أكثر وأكثر، وعندما تثق بنفسك، وتدرك إمكانياتك وقدراتك؛ فأنت تبني عليها وتحاول جاهداً تنميتها وتطويرها، ثقة بالله تعالى وبقدرته سبحانه على مباركة أي جهد وطني صادق نابع من محبة وسعى لإسعاد الآخرين وإشاعة الأمن والطمأنينة في قلوب الناس.

نحن أبناء البحرين ثقتنا ببلادنا لا تحدوها حدود، ولن نرضى بديلاً عن بلادنا فمهما شرقنا وغربنا فستظل البحرين هي واحة الأمن والأمان والله لا يغير علينا، لأننا نحب الخير للجميع ونأمل السعادة لهم، ولا نحقد ولا نبغض ولا نحسد؛ فعندما تثق بنفسك وتؤمن بأن الوطن هو أعز ما تملك حينئذ يمكننا أن نتمثل بقول الشاعر أحمد بن الحسين أبو الطيب المتنبي (915– 965م)

سيعلم الجمع ممن ضم مجلسنا
بأنني خير من تسعى به قدمُ
أنا الذي نظر الأعمى إلى أدبي
وأسمعت كلماتي من به صممُ
أنام ملء جفوني عن شواردها
ويسهر الخلق جراها ويختصمُ

إلى أن يقول:

الخيل والليل والبيداء تعرفني
والسيف والرمح والقرطاس والقلمُ

وعلى الخير والمحبة نلتقي

للرجوع للمقالات السابقة

> علمتنا الحياة ألا نيأس، وعلمنا تاريخ هذه البلاد أن المواطن هو القادر على تجاوز الصعاب

مطارحات

التعليق المجاني على «ورشة» الإنجاز

البقاء أربع سنوات أخرى في الشارع..

كمال الذيب

بعد تجربة الانتخابات الأخيرة التي شهدتها البحرين مؤخرا –بالرغم من غياب المعارضة عنها– قد أكدت أمرين مهمين:

– الأول: أن الشارع البحريني قد تجاوز في الغالب الأعم الجمعيات السياسية، ليس بوعيه فحسب، وإنما بحرية قراره وانحيازه إلى ما يراه مفيدا لمصلحته ومصلحة أبنائه في المستقبل، والدليل على ذلك أن الجمعيات السياسية المعارضة لم تحقق الانجاز الذي أرادته وأعلنت عنه مرارا وتكرارا، بما في ذلك الادعاء بإمكانية «تصفير» الصناديق، حيث تجاوزت نسبة الاقتراع 52٪ «وهي نسبة محترمة بجميع المقاييس الدولية».

– الثاني: ان حملة التبرير المرتبكة التي رافقت الانتخابات أو أعقبتها من قبل بعض قيادات الإخوة في المعارضة، كانت في بعض مفرداتها وصياغاتها السياسية مثيرة للشفقة بالمعيار السياسي للكلمة، لأنها لا تصمد أمام أي منطق سياسي واقعي، حيث بدا واضحا من هذه الحملة «التي تستنجد ببديل ديمقراطي – إنساني دولي» أنها لم تعد تعول على الداخل أصلا، وأنها تتجه رأسا، وبوضوح معلن، إلى استنجاد بالخارج الدولي «للإشراف على إجراء وتنظيم انتخابات جدية من منظور ورؤية المعارضة بعد تغيير قواعد اللعبة تماما»، وهذا تعبير عن عجز حقيقي –طالما اشرنا إليه مرارا– في قراءة معادلات الواقع قراءة صحيحة، كما هو تعبير عن عجز فادح في ادارك مكامن القدرة على التأثير في الواقع السياسي والاجتماعي، وعدم إدراك بأن مياه النهر قد جرت بعيدا بعد أحداث فبراير – مارس 2011م، بما يؤشر إلى فشل حقيقي في القيادة وفي الرؤية معا، حيث يبدو أن أغلب القيادات في المعارضة لاتزال سياسيا متوقفة عن محطة 2011م، وهذا أمر طبيعي بالنسبة لمن لم يقم بأية مراجعة حقيقية وجادة للخيارات والمواقف والتكتيكات، وبالنسبة لمن يصر على معادلة غريبة وغير واقعية تقوم على تفضيل البقاء في لحظة «إما أن تأخذوا بالنقاط الست التي طرحناها وإما فإننا نفضل البقاء في الشارع أربع سنوات أخرى»..

صحيح أن التجربة الديمقراطية في البحرين لاتزال في بدايتها، وأنها في حاجة إلى المزيد من التطوير والتعزيز، ولكن المنطق الوطني الواقعي يقتضي أيضا –بالنسبة لمن يرغب حقيقة في الإصلاح– خوض هذه المعركة الإصلاحية من داخل المؤسسات الدستورية والعمل على تطويرها وتعزيزها والمضي بها قدما نحو أفق ابعد في مجال المكتسبات الديمقراطية، ولكن ما أسهل إطلاق الأحكام جزافا، وما أسهل أن تكون متفرجا، لا تصطلي بنار الفعل ولا تكون مشاركا في الانجاز والإصلاح ولا طرفا فعالا فيه، وما أسهل أن تكون من هؤلاء الذين تفوقوا في فن التعليق المجاني على «ورشة» الفعل والانجاز، بل وما أسهل التفنن في علوم الإعاقة، وإصدار الأحكام على أفعال لا يشاركون فيها أو انجاز لا يكونون جزءا منه..

لقد مل الناس من كتابات الكسل ونداءات الاستنجاد بالخراج، ومناقشات الهزال ومن أحكام الاختزال، ومن التقارير السوداء، لم يعد من الممكن القبول باستنتاجاتها المتسرعة بالتراجع في المسار أو نكوص في حركة الإصلاح، ونحن نرى ونعيش اليوم تجسّد الإصلاح العملي من خلال البرامج والاستراتيجيات التي تعمل على النهوض بالبلد طموحا وواقعا، خصوصا وأن الإصلاح كان منذ البدء مدركا لما كانت تحمله التحوّلات الإقليمية والعالمية من انعكاسات ومخاطر، فاختار ألاّ يخضع لتسارع الزّمن وألاّ يبالغ في الانخراط في اللّحظة الحاضرة حتّى لا يفقد القدرة على التأثير في سير الأحداث وحتّى لا يسلب المواطنين حقّهم في المشاركة في صنع مصيرهم، كما اختار ألاّ يتجاهل هذا التّسارع وعيا منه بحركة التّاريخ.. وتلك هي الرّسالة التي قطع المشروع الإصلاحي العهد بأن يؤدّيها عبر إرساء مشروع مجتمعي ينخرط فيه الجميع، أسّسه على منظومة من القيم المحرضة على العمل والتضامن والتّسامح والعدل والحرية المسؤولة، وقد تأكّدت أهميّة هذا العنصر من خلال ما أفرزه الواقع من تسارع عجلة التّاريخ السياسي، ومع تسارع النّسق المذهل في تطوّر وسائل الاتصال وتناقل المعلومات وما رافقه من تحوّل في أساليب أخذ القرار في مجتمع يتزايد فيه إسهام الفرد في الجهد الجماعي، وتقام فيه العلاقات بين أفراده بصورة مباشرة وبأكثر حرّية وبأقل تأثير للجمعيات السياسية التي من الواضح أنها فقدت بريقها، مجتمع توفّر فيه شبكات الاتصال الحديثة فضاءات جديدة للحوار وتبادل الرّأي والتأثير، مجتمع بات أكثر استعدادا لتقبّل البناء الديمقراطي وأشدّ حرصا على تكريسه ودعمه وحمايته، ولذلك فإن الذين فضلوا البقاء في الشارع في انتظار جولة أخرى من التأزيم، قد خسروا في تقديراتهم وحساباتهم، وعليهم أن يعترفوا بذلك، وإجراء عملية مراجعة حقيقة، وهذا أجدى لهم وللبلد من إضاعة الوقت والفرص التي أتيحت لهم للمشاركة في صناعة الحاضر وبناء المستقبل والتأثير فيه.

همس:

التحول الديمقراطي عملية داخلية بالأساس، تم إنجازها في موطنها الأصلي «أوروبا»، عبر صيرورة تاريخية استمرت ثلاثة قرون، وتوجت بتأسيس دولة الرفاه الأوروبية، ولم يتم ذلك إلا بعد التسوية التاريخية بين العمل والرأسمال العمل على نهوض اقتصادي والأخذ بالحداثة ومن ضمنها الفكر السياسي الديمقراطي التي لا يمكن تحقيقها دون الإصلاح الديني وفصل الدين عن السياسة، والتخلي عن الايدولوجيا الانقلابية الجذرية، وعدم التهديد بالخارج، هي شروط أولية أساسية لكي تتحقق الديمقراطية.

للرجوع للمقالات السابقة

> الذين فضلوا البقاء في الشارع في انتظار جولة أخرى من التأزيم، قد خسروا في حساباتهم

طارق الحميد
tariq@asharqalawsat.com

الخليج.. طويت صفحة والتحدي كبير

بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز طوى مجلس التعاون الخليجي العربي، وبحضور قياداته، صفحة معقدة من الخلاف الخليجي – الخليجي، وقررت كل من السعودية والإمارات والبحرين إعادة سفرائها إلى قطر بعد أن وافقت الدوحة على اتفاق الرياض، وتعهدت بالالتزام به. حسنا، هل انتهت مشكلات الخليج؟

بالطبع لا! مجلس الخليج لايزال في مرحلة النضج السياسي، ولكي لا نقسوا على مجلسنا فيكفي تأمل التهديد البريطاني الأخير بالانسحاب من الاتحاد الأوروبي «إذا تم تجاهل مطالبها بإصلاح نظام الهجرة داخل الاتحاد»! فإذا كان هذا هو حال الأوروبيين، ورغم تاريخهم السياسي، فكيف سيكون حال مجلسنا الخليجي؟ خصوصا أن الاتحاد الأوروبي قد شهد من قبل أزمة حول الأوضاع الاقتصادية، وخصوصا قصة اليونان التي قال عنها مسؤول ألماني ذات مرة إنه لا يمكن أن يأكل اليونانيون الكافيار وتدفع ألمانيا فاتورته. وإذا قارنّا خلافات الخليجيين بالأوروبيين فهي ليست حول الكافيار، بل هي قصة حياة وموت!

الخلافات الخليجية حقيقية، ومصيرية، ومنها ما هو مع قطر، وآخرين، وهي خلافات بعضها تحت الرماد، مثلا، لماذا لم تحضر سلطنة عمان قمة الرياض التشاورية التي طويت فيها صفحة الخلاف الخليجي – الخليجي؟ وكيف تتحمس عمان للاتفاق الأمريكي الإيراني النووي، مثلا، بينما تغيب عن لقاء التقارب الخليجي؟ خصوصا أن معظم المطلعين على خبايا ذلك الخلاف كانوا يعلمون أن قمة الرياض التشاورية هذه ستكون قمة طي الخلاف، وفتح صفحة خليجية جديدة، فلماذا غابت عمان؟ إلى الآن لا إجابة مقنعة!

وعليه فإن ما نتج عن قمة الرياض التشاورية، أي طي صفحة الخلاف الخليجي – الخليجي، ليس نتيجة وساطة تقليدية، ولا هو نتاج عاطفة، ولا هو أيضا نتيجة ما يردده المحسوبون على تيار الإخوان المسلمين في الخليج، وخارجه، بقدر ما هو، وبكل بساطة، عملية عقلانية حكيمة سببها الاقتناع بأن مجلس التعاون الخليجي لايزال في حالة النضج، ويحتاج إلى طريق طويل من الصبر، والمثابرة، والتعقل، وإذا كان الاتحاد الأوروبي نفسه يتعرض لتحديات حقيقية، وإلى الآن، فكيف بمجلس خليجي، وسط محيط عربي متصدع، ومبتلى بالاختراقات، والانقسامات، والتحديات الوجودية، وليست كقصة الكافيار اليوناني؟!

ولذا فستثبت الأيام، والأحداث، مدى التزام قطر باتفاق الرياض، كما ستكشف لنا الأيام أسباب غياب سلطنة عمان عن قمة الرياض التشاورية، لكن كل ما نعلمه الآن هو أن قادة دول مجلس التعاون الخليجي يريدون لهذا المجلس الاستمرار، والتأثير في محيطه غير الآمن، وقبلها تقديم ما فيه الخير لدول المجلس نفسها، وهذا بحد ذاته تحدٍّ كبير، خصوصا أنه يحدث بجوار اليمن المحتقن، والعراق المكسور، وسوريا المحترقة، وفوق هذا وذاك بوجود الجار الإيراني الشرير جدا، ووسط بعض الطموحات المستقلة التي لم تنضج بعد، وعلّها تنضج مع نضوج تجربة المجلس الخليجي الذي حرص الملك عبدالله بن عبدالعزيز على حمايته، وإكمال مسيرته، التي نحتاج إليها كشعوب، وقبل حكوماتنا.

عن الشرق الأوسط